مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

جامعة الملكة أروى Q A U

واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية

د.فريحة ليندة [1] ، أ. سلايمي أحمد [2]

[1] جامعة ٨ ماي ٤٥-قالمة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير–قسم العلوم التجارية ،

[2] جامعة باجي مختار-عنابة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -قسم علوم التسيير

ISSN: 2226-5759 *ISSN Online: 2959-3050* *DOI:10.58963/qausrj.v1i10.71*

Website: qau.edu.ye

الملخص:

نظرا للأهمية التي يكتسيها تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بالنظر لمساهمتهما في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، أضحى البحث عن آلية مناسبة وفق اطر ونظم علمية لتنمية و تحفيز المؤسسات لتمكينها من التفاعل و اقتناص الفرص المتاحة ضرورة إلزامية ، فنجاح مثل هذه المؤسسات يتطلب إرادة إدارية تشجع على التأقلم و التكيف الدائم و المتعدد الأبعاد الذي يساير الرهانات الإستراتجية لها ، والذي يقود إلى تحديد محاور التنمية على مدى زمني معين بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، خاصة منها تلك التي تكون موضوع التأهيل، ثم تصميم خطة موجهة لتحقيق احترافية كل المؤسسات يكون الغرض منها محو الفوارق التنافسية بين المؤسسات الجزائرية ونظيراتها الأجنبية أو تقريبها من حدود الامتياز.

حيث يهدف هذا البحث إلى إبراز واقع التأهيل و أهميته في مواجهة التحديات والصعوبات، التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وإظهار الأساليب والبرامج التي يمكن أن نعتمد في هذه المؤسسات عند تطبيقها للتأهيل، هذا الأخير الذي أصبح من العوامل الأساسية لكسب التفوق التنافسي و رهان استراتيجي لضمان استمرارية هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية:

التأهيل، الميزة التنافسية، الكفاءات، متطلبات التنافسية، التكيف مع المستجدات البيئية.

Abstract:

Given the importance of the rehabilitation of small and medium enterprises in Algeria, in view of their contribution to the economic and social development, has become a search for a mechanism suitable according to the contexts and systems of scientific development and encouragement of institutions ; to enable them to interact and seize the opportunities should be mandatory, the success of such institutions requires the will of the administrative encouraged to adapt and adjustment of durable and multi-dimensional, which copes with bets Strategic them and that they lead to determine the axes of development over a certain time frame for the small and medium enterprises, especially those that are the subject of rehabilitation, and then design a plan addressed to achieve a professional all the institutions designed to erase differences competitiveness between institutions Algerian and foreign counterparts or bring it closer to the limits of the concession.

Where the aim of this research; is to highlight the reality of rehabilitation and its importance in the face of challenges and difficulties facing small and medium enterprises in Algeria, and to show methods and programs that can be adopted in these institutions when applying for rehabilitation, the latter which has become a key factor to gain competitive edge and bet strategically to ensure the continuity of this institutions.

Keywords:

Rehabilitation, competitive advantage, competency requirements, competitiveness, adapt to environmental developments.

مقدمة :

يشهد الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة نمطين من التحولات:

١- التحول من اقتصاد مدارا مركزيا إلى اقتصاد قائم على آليات السوق، والذي رافقه إنفتاح إقتصادي غير من قواعد المنافسة، و فرض على المؤسسات منطق المنافسة بدلا من منطق الإحتكار لاسيما مع فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي و المنتجات الأجنبية.

٢- التحول من إقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات متوسطة و صغيرة، تماشيا و التحول العالمي في هذا الإتجاه، فضلا عن مال الفشل الذي آلت إليه مؤسساتنا "الكبيرة" والذي إستدعى إعادة هيكلتها و تفتيت بعضا إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة.

لكن هل مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ترقى إلى درجة المنافسة العالمية خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد (الشراكة الاورو- جزائرية والانضمام المرتقب لـ (OMC).

و من اجل ذلك سعت الجزائر إلى تأهيل هذا النوع من المؤسسات وذلك لتبنيها لعدة برامج من بينها برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي جاء في إطار الشراكة هذا من جهة،ومن جهة أخرى من أجل إرساء قاعدة متينة لهذا القطاع في الجزائر عمدت السلطات العمومية إلى إتخاذ عدة إجراءات تنظيمية و داعمة، لاسيما المتعلقة بمتطلبات التنافسية.

و تتمحور مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظريا و ميدانيا عن التساؤل الآتي:

ما هو واقع برامج التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟وكيف تساهم في التأثير على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

و من ثم يأتي هذا البحث ليعرض و يحلل واقع برامج التأهيل و أثره في نموالمؤسسات التي تتوزع على مستوى بعض مناطق الوطن و التي تنشط في قطاعات مختلفة كمجال للدراسة بغية الكشف عن بعض العوامل المؤثرة في برامج التأهيل على مستوى العينة موضوع الدراسة، وفقا لإستبيان تم تحضيره و توزيعه على المؤسسات المختارة، وعن طريق الإتصالات المباشرة مع مسؤولي هذه المؤسسات، مكنتنا من جمع معلومات ومعطيات ذات أهمية بالغة تقودنا إلى الإعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي للوصول إلى أهداف هذه الدراسة.

I- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية السابقة، أفرزت تغيرات مهمة في هياكل الاقتصاد الوطني، بداية ظهور مؤسسات خاصة في جميع القطاعات، ووجود منافسة هي في مراحلها الأولى والتي اشتدت حدتها بعد الدخول في عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ منذ 01 سبتمبر 2005 ، فأعطت الدولة أهمية بالغة لهذه المؤسسات بالنظر لما تحققه من نمو اقتصادي واجتماعي ومحاولة تدعيمها وترقيتها إلى مستويات تجعلها قادرة على مواجهة الانفتاح الذي تتبناه سياسة الدولة.

١- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتعدد معايير التصنيف واختلافها.

أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية في تحديد تعريف لهذا النوع من المؤسسات بصدور النص التشريعي في القانون رقم ١٨/٠١ والذي يترجم بصدق إرادة الدولة للنهوض بهذا القطاع، وكان هذا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة ٢٠٠١.[i]

المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي التي:

- تشغل أقل من ٢٥٠ عامل
- رقم أعمالها لا يتعدي ٢ مليار دج
- مجموع الحصيلة السنوية لا تتعدى ٥٠٠ مليون دج.

وقد صنفتها الوزارة حسب الجدول التالي:[ii]

الجدول رقم(01) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف الجزائري

المعيارالمؤسسة	عدد العمال(عامل)	رقم الأعمال (مليون دج)	مجموع الحصيلة السنوية (مليون دج)
مصغرة	9-1	20-10	١٠-٠١
صغيرة	49-10	200-20	100-10
متوسطة	250-50	2000-200	500-100

المصدر: http://www.pmeart- Dz.org/ar.

وبالنسبة للتطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم(02) : تطور عدد المؤسسات في الجزائر الوحدة : (مؤسسة1)

السنوات	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
عدد المؤسسات	159507	179893	188893	261863	288587	312959	342788

المصدر: المرجع السابق

وحسب الجدول السابق نلاحظ التطور الملحوظ في عدد المؤسسات وتزايدها المستمر من سنة إلى أخرى ولا سيما بين 2001 و 2002 ، حيث بلغت الزيادة 72.970 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، نتيجة اعتماد التنظيم الجديد لإنشاء المؤسسات والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما تحمله من تسهيلات، في الحصول على القروض من البنوك الداعمة لهذه المؤسسات والتي لايتعدى دراسة ملفاتها 60 يومًا ، في حين كانت من قبل تصل إلى الخمس سنوات على الأكثر.

٢- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني فقد:

- تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ١١٠ آلاف مؤسسة العام ٢٠٠١ إلى نحو ٤٥٠ ألف مؤسسة متوقعة مع نهاية ٢٠٠٩. والهدف الرئيس الذي تطمح الجزائر إلى تحقيقه هو بلوغ ٦٠٠ ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بحلول ٢٠١٤ من خلال الخطة التي وضعتها الحكومة.[iii]
- مساهمتها في الاقتصاد الوطني: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في اقتصاديات الدول، حيث تقاس أهميتها بعدة مؤشرات من بينها: حجم اليد العاملة المشغلة، نسبتها ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات، وكذا حصتها ضمن الناتج المحلي الإجمالي.[iv]

ففي الدول المتقدمة على سبيل المثال، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة ٩٩٪ من إجمالي المؤسسات الموجودة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا ، اليابان، فرنسا ، بريطانيا وإيطاليا ، كما أنها توفر أكثر من ٦٩٪ من مناصب الشغل في فرنسا من حجم العمالة الموظفة، وأكثر من ٧٣ ٪ من العمالة الموظفة في اليابان، أما من ناحية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، نجدها تساهم بنسبة ٤٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وبـ ٦٢ ٪ في فرنسا ، و٤١ ٪ في إيطاليا ، و٣٥ % في ألمانيا.[v]

- ساهمت في الرفع من القيمة المضافة حيث وصلت مثلا نسبة الزيادة في قطاع البناء والأشغال العمومية(الخاص) لسنة ٢٠٠٥ إلى ١٤ %.[vi]
- أصبحت تساهم نحو ٧٥ بالمائة من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.
- ترقية الصادرات: لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانيات كبيرة في زيادة الصادرات مساهمتها في التصدير ١٠. ٢% من إجمالي الصادرات تقدر بقيمة ٥٣٨ مليون دولار، وتوفير العملات الصعبة وتقليل العجز في ميزان المدفوعات، أو حتى إحداث فائض في ميزان مدفوعات بعض الدول، وذلك من خلال غزو الأسواق الأجنبية، فعلى سبيل المثال تمثل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول شرق أسيا نسبة ٤٠ ٪ من مجموع الصادرات في هذه الدول، وهو ما يعادل ضعف نسبة صادرات هذه المؤسسات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

II: ماهية عملية التأهيل و إجراءاته :

عرفت المؤسسة الجزائرية في السنوات الأخيرة، تحولات جذرية من أجل تأقلمها مع المتغيرات الواقعة في بيئتها، لاسيما المتعلقة منها بمتطلبات التنافسية.

١- مفهوم التأهيل:

حددت الجزائر مفهوما مضبوطا لعملية التأهيل و هذا ضمن برنامج ميدا MIDA لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية EDPME سنة ٢٠٠٦.

"تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، التفكير الإعلام و التحويل بهدف الحصول على طرق و أفكار و سلوكات جديدة للمقاولين، وطرق تسيير ديناميكية و مبتكرة".

٢-أهداف تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

يمكننا حصر أهم أهداف تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فيما يلي:

- تحسين تسيير المؤسسات: سعى برنامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى و البحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية ويتم ذلك بإدخال مجموعة من التغيرات الهامة على أساليب و طرق التسيير و الإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، و البحث في الأنشطة التسويقية؛
- تحسين تنافسية المؤسسات: إن هدف الوصول إلى تحسين التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي تسعى المؤسسة إلى بلوغها حيث يعتبر عامل التنافسية ضروري لأي مؤسسة للحفاظ على مكانتها و تطويرها خاصة في الوقت الحالي وتتم عملية تحسين التنافسية من خلال الاعتماد على أحدث الطرق في مجالات التسيير و التنظيم وذلك للتحكم في التكاليف و الإلتزام بالمواصفات و المقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية، وتحسين القدرة التسييرية لدى المسيرين وذلك بتوفير المحيط الملائم لها و بإدخال مفهوم ثقافة المؤسسة؛[vii]
- توفير مناصب الشغل: إن برنامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية يهدف إلى الاحتفاظ بالعمالة وكذلك العمل على تحسين مردوديتها وخلق مناصب شغل جديدة للمساهمة في تخفيض البطالة و الحد منها.

٣-إجراءات التأهيل:

إن برنامج التأهيل لأي منشاة لابد أن يحترم على العموم المراحل التالية:

المرحلة الأولى:

هي مرحلة الإنجاز من طرف مكتب أو مستشارين خارجيين مختارين من قبل المؤسسة بحرية، و تسمى هذه الدراسة بالتشخيص الإستراتيجي الإجمالي و مخطط التأهيل، و هذه الدراسة ترافق طلب المساعدة المالية في إطار صندوق

ترقية التنافسية الصناعية مع إحترام قواعد الأهلية و الإجراءات المحددة من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية للاستفادة من المنح؛

المرحلة الثانية:

بعد القبول و التثبيت من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية تنفذ المساهمات غير المادية أو المادية المحدد من قبل برنامج التأهيل للإستفادة من المساعدات المالية، هذه الأخيرة إما أن تكون على شكل ثلاث أقساط، حيث القسط الأخير يكون عند نهاية تنفيذ مخطط المساهمة و التي لا تتعدى سنتين بعد إشعار القبول، أو على شكل قسط واحد في حدود مهلة الإنجاز لسنتين و بصفة إستثنائية تستطيع اللجنة قبول تمديد الأجل لسنة من أجل تحقيق المساهمات.

III-واقع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

١- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

لقد قامت الجزائر بتجسيد عدة برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها ما يتم بالتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاتحاد الأوروبي و هو ما يعرف ببرنامج ميدا، ومنها ما هو وطني تشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

١-١- برنامج ميدا لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر حتمت عليها تحسين محيطها الاقتصادي وإعطاء المؤسسات الاقتصادية كافة الوسائل الضرورية لمواجهة المنافسة الأجنبية وجعلها في المستوى المطلوب من خلال تطوير قدراتها و تنويع نشاطاتها، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة، و يتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل أكثر من ٢٠ عامل و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأوروبية، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ ٦٢.٩ مليون يورو، ٥٧ مليون يورو ممولة من طرف الاتحاد الأوروبي، و يتميز هذا البرنامج بما يلي:[viii]

هو برنامج مشترك ما بين اللجنة الأوروبية و وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية الجزائرية.

- تحدد مدة هذا البرنامج بـ ٠٥ سنوات بداية من شهر سبتمبر ٢٠٠٢ إلى غاية ديسمبر ٢٠٠٧.
- تقدر الميزانية المخصصة لهذا البرنامج بـ ٦٢.٩ مليون يورو
- يسير هذا البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الأوروبيين و الجزائريين.[ix]

١-٢- برنامج GTZ[١] لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

[١] التعاون التقني الألماني من أجل التنمية

Deutche Gesellsachaft furTechnishe Zusammenarbiet

من أجل دعم حركية إعادة الهيكلة، التأهيل، الاندماج و نمو الصناعات في إطار تحرير و انفتاح السوق قد تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالتعاون بين دولة ألمانيا و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و هذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية.[x]

١-٣- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة ٠١ مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة ٢٠١٣، وتشرف عليه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Agence National de Développement de la PME)(ANDPME) التي تم إنشائها عن طريق المرسوم التنفيذي رقم ٠٥-١٦٥ بتاريخ ٣ ماي ٢٠٠٥ [xi] وهو برنامج وطني يمس كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعريف القانوني الجزائري.

١-٤- البرنامج الوطني لتطوير التنافسية الصناعية تقوده وزارة الصناعة:

وإضافة إلى هذا البرنامج الطموح الذي وضعته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، هناك برامج أخرى وضعتها السلطات العمومية الجزائرية لتأهيل ودعم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عموما. والذي يهدف أساسا إلى ترقية تنافسية المؤسسات الصناعية ذات ٢٠ عاملا فأكثر، ويتميز هذا البرنامج بكونه لا يجبر المؤسسات على الدخول فيه بل يترك لها حرية الكاملة في الالتحاق به من عدمه، كما يتميز بالدعم المالي التي تقدمه السلطات العمومية عن طريق ما يعرف بصندوق ترقية المؤسسات الصناعية[xii]
((Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle FPCI))

٢-عينة الدراسة وبعض خصائصها:

محاولة لمعرفة وضعية التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء الاعتماد على التقرب من مجموعة عشرين (20) مؤسسة لمعرفة واقع التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكانت العينة المختارة وفقًا للسيرورة الآتية والتي تمثل طريقة اختيار العينة والدراسة المعتمدة كما يأتي:

المرحلة الأولى : مرحلة اختيار العينة حيث تم تبني قطاعات مختلفة في اختيار المؤسسات وذلك بهدف الحصول على درجة تمثيلية بغرض معرفة التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة دون تخصيص قطاع النشاط.

و كان اختيار المؤسسة في القطاع الذي تنشط فيه على أساس الاعتبارات الآتية:[xiii]

- مؤسسات تتمتع بمؤهلات وخصوصيات ترتبط بالأداء الاقتصادي ومستويات التشغيل؛
- مؤسسات تعمل على خلق وظائف جديدة وفتح أسواق واعدة لمنتجاتها؛
- مؤسسات التي تمتلك قدرات تصديرية عالية لمنتجاتها نحو الأسواق الخارجية؛
- المؤسسات التي تشغل عشرة أشخاص فما فوق؛
- مؤسسات تم تأهيلها.

المرحلة الثانية : مرحلة توزيع الاستبيان(الأسئلة الاستقصائية) والتي تم تحضيرها وفقًا لمتطلبات البحث والمعارف المكتسبة حول الموضوع، حيث تمت الإجابة عنها من قبل ٢٠ مؤسسة.

المرحلة الثالثة : مرحلة ترجمة الإجابات وفقًا للطرائق الإحصائية في جداول ومنحنيات بيانية، حيث تم التوصل إلى النتائج التي قمنا بتحليلها والتعليق عليها و الملاحظ عن العينة المدروسة عدم تركز المؤسسات في قطاع معين بحيث توزعت حسب القطاعات التالية:

الصناعات الغذائية ، الصناعة الكيماوية ، صناعة البلاستيك ، مواد البناء ، الصناعة الميكانيكية ، تحويل الورق ، تركيب المبردات ، تحويل الزجاج .

٣- التأهيل المحقق في مؤسسات العينة:

إن بروز منافسة نوعية وتطور سلوكيات المستهلك وكذا التغيرات المستمرة في محيط المؤسسات ، ومحاولة اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي جعل من التأهيل حتمية لمواجهتها رغم اعتراف المؤسسات بان المنافسة تبقى متوسطة في السوق الجزائرية في اغلب القطاعات.

وتؤكد مجموعة التاهيلات التي حققتها العينة المدروسة ، ما بين تأهيل التطوير الاستراتيجي ، التأهيل التسويقي ، تأهيل الإدارة والتنظيم ، تأهيل المورد البشري ، تأهيل الإنتاج (التحكم في التكاليف ، النوعية ، التنظيم ، الصيانة ، التموين ، المخزون) ، التأهيل المالي والمحاسبي ، .....

٤- محددات التأهيل ودوافعه:

تتمثل المحددات في العوامل التي تدفع بالمؤسسة للتأهيل والتي تختلف بين اعتبار التأهيل ضروريا لاستمرارية المؤسسة وبين إرادة التطوير الذاتية.

تمثل متطلبات العميل أهم محددات التأهيل بنسبة ٤٠٪ من المؤسسات ، بمعنى أن اغلب المنتجات التي تقدمها مؤسسات العينة توجد سوق العميل أو الزبون فيه هو الملك ، وهذا يعني إمكانية كسب حصة سوقية اكبر ، فيلجا المؤسسات إلى التأهيل لكسب ثقة الزبون وولائه ، ولا سيما في المرحلة الحالية التي تتميز بدخول كبير لمؤسسات أجنبية للاستثمار في الجزائر ، مما يجبر المؤسسات المحلية الاستفادة من الوضعية المالية قبل بداية منافسة التي لا يمكن معرفة درجة قوتها وقدرة مؤسساتنا على تفادي مواجهتها خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما جعل نسبة ٣٠٪ من مؤسسات العينة تدعيم فكرة أن المنافسة محدد أساسي لعملية التأهيل .

كما نجد أن ٢٠٪ من المؤسسات تحقق التأهيل بفضل إرادتها الداخلية بالنظر إلى التهديدات المتتالية لمنتجاتها ويقظة مستمرة لاقتناص الفرص المتاحة في بيئتها. كما يتحدد التأهيل أيضا عن طريق ضغوط الموردين بنسبة ١٠% من العينة.

٥- مصادر تمويل برامج التأهيل:

فيما يتعلق بتمويل برامج التأهيل فانه يعد من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونجد أن الدولة الجزائرية تساهم بقسط وافر في دعم هذه البرامج طبقا للكيفيات الآتية:

- تخصيص إعانة عمومية تغطي نسبة 80 % من تكاليف التشخيص الأولي والتشخيص النهائي المحددة قيمته بمبلغ ٠٣ ملايين دج مرفقة بقرض بنكي معفى من كافة الفوائد بالنسبة للحصة المتبقية من النفقة هذه؛
- عرض دعم للاستثمار غير المادي المطلوب في حدود 3 ملايين دج؛
- دعم الاستثمار المادي المطلوب في حدود نفقات قدرها 15 مليون دج؛
- مساعدات وإعفاءات جزئية من الفوائد على القروض البنكية من أجل انجاز الاستثمارات المادية ذات الأولوية والاستثمارات التكنولوجية والعلمية وتطوير التأطير.

لكن رغم هذه المساعدات إلا أن معظم المؤسسات في عينة الدراسة تشتكي من مشكل التمويل حيث يعتمد المشروع الخاص أساسا على التمويل الذاتي، غير أن مدخراته لا تكفي لتمويل كل استثماراته وبالتالي التوسع في المشروع، وعليه فإن أهم ما يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مشكل التمويل الضروري لشراء الأصول الثابتة وتسيير دورة الاستغلال، خاصة في ظل النقص الكبير للتمويل البنكي لمثل هذه المشاريع وفي ظل غياب الأسواق المالية في الدول النامية أيضا ، وهذا لعدة أسباب من بينها نظرة البنوك لأصحاب المشاريع على أنهم يفتقرون للخبرة التنظيمية والإدارية، فضلا على أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر على الضمانات المصرفية المطلوبة، ناهيك على أن جل هذه المؤسسات تنشط في القطاع غير الرسمي حيث لا تمسك سجلات محاسبية

منتظمة ولا تهتم بتسجيل عملياتها وتقييد حساباتها في دفاتر يمكن الرجوع إليها، فكل هذا يجعل من الصعب التعامل معها، فتلجأ إلى التمويل الخاص غير الرسمي(الأصدقاء والأقارب،أو الموردين والزبائن....)، وأحيانا نتيجة السياسة النقدية المعتمدة من قبل الدولة (سياسة انكماشية).

٦- الغاية من التأهيل وتأثيراته:

إن الهدف من لجوء المؤسسات يختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب البيئة التي تعيش فيها و حسب استراتيجيتها، ومن هنا فان أول هدف للتأهيل في مؤسسات العينة هو من اجل تحضيرها لمواجهة المنافسة بنسبة ٢٥ % والتي سوف تشتد في السنوات القليلة القادمة ،و٢٠ %من مؤسسات العينة تعتمد التأهيل من اجل الرفع من حصتها السوقية وكذا مواجهة التغيرات ، أما في ما يخص هدف التصدير فان ١٥ % من مؤسسات العينة تهدف إلى التوسع خارجيا أما نسبة ١٠% منها فهي تهدف من خلال التأهيل إلى بناء صورة المؤسسة التي تضمن لها الاستمرارية وكذا تقليص التكاليف لتحقيق وفورات الحجم.

أما عن تأثيرات التأهيل فيتضح أن ٩٠% منها تأثيرات بالإيجاب في وضعيتها التنافسية بتقوية وزيادة في رقم أعمالها ، كما تأثرت ٧٠% منها ايجابيا على مستوى التنظيم في المؤسسة ، كما كان للتأهيل اثر سلبي في ٢٠% من المؤسسات في علاقاتها مع الموردين وعلى مستوى التكاليف ، ونسبة ١٠% على مستوى التنظيم في المؤسسة (إعادة تأهيل المورد البشري ، التكوين).

وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها يؤثر التأهيل تأثيرا ايجابيا في التنظيم المعتمد في المؤسسة بتحسينه ، تجديده ، جعله مرنا ، وأكثر تشاركية للمهام والمسؤوليات وتقوية العلاقة مع الموردين والعملاء فضلا عن تخفيض التكاليف مما يرفع من الحصة السوقية بارتفاع رقم الأعمال وكذا الإنتاجية في المؤسسة ومنه تحسين الوضعية التنافسية.

٧-الصعوبات التي تواجه تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعترض العينة المدروسة صعوبات كثيرة عند لجوئها للتأهيل ، أهمها هو مشكل التمويل الضروري لشراء الأصول الثابتة وتسيير دورة الاستغلال بنسبة ٢٥%، خاصة في ظل النقص الكبير للتمويل البنكي لمثل هذه المشاريع وفي ظل غياب الأسواق المالية في الدول النامية أيضا، وهذا لعدة أسباب من بينها نظرة البنوك لأصحاب المشاريع على أنهم يفتقرون للخبرة التنظيمية والإدارية، فضلا على أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر على الضمانات المصرفية المطلوبة، ناهيك على أن جل هذه المؤسسات تنشط في القطاع غير الرسمي حيث لا تمسك سجلات محاسبية منتظمة ولا تهتم بتسجيل عملياتها وتقييد حساباتها في دفاتر يمكن الرجوع إليها، فكل هذا يجعل من الصعب التعامل معها، فتلجأ إلى التمويل الخاص غير الرسمي(الأصدقاء والأقارب،أو الموردين والزبائن....)، وأحيانا نتيجة السياسة النقدية المعتمدة من قبل الدولة(سياسة انكماشية). فضلا عن نقص كفاءة المورد البشري في المؤسسة و مواجهة مشكل التأخر في الانطلاق الذي تعانيه نسبة ٢٠% من المؤسسات موضوع الدراسة لكل صعوبة، كما أن عدم كفاءة أنظمة معلوماتها أو شبكة المعلوماتية تمثل نسبة ١٠ % من مفردات العينة أيضا، كما أن عدم وضوح صورة المشروع لدى رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العوائق التي يتلقاها برنامج التأهيل، هذا بالإضافة إلى عدم لعب الهياكل الاقتصادية الممثلة والداعمة الدور المنوط بها و ذلك بنسبة ١٠ % من مفردات العينة لكل منهما.

كما تشكل مقاومة العمال من تنفيذيين وإداريين للتغيير محاولة منهم للحفاظ على الوضعية الحالية من الصعوبات التي تواجه ٥% من المؤسسات موضوع الدراسة.

٨-النتائج:

بعد القيام بعرض هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١- تزايد الاهتمام بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، ويتجلى ذلك من خلال صدور قانون ٠١-١٨- الصادر في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

٢- أن الإجراءات التي تم اتخاذها خلال السنوات الأخيرة توضح معالم المسعى الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ،الذي يسعى للاستثمار القدرات في إطار اقتصاد تحكمه قواعد السوق والتنافسية والإنتاجية ، وسعيا لإدماج الجزائر في الاقتصاد العالمي؛

٣- وضعت الجزائر لآلية دعم خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تتمثل في جعله من الحوافز وهي عبارة عن إعفاءات ضريبية وتسهيلات للحصول على القروض والأراضي اللازمة لإقامة المشاريع وتوفير مناخ استثماري ملائم للمؤسسات التي تعمل في المناطق النائية؛

٤- العينة المدروسة تنشط في بيئة مهددة بتغيرات كبيرة خلال السنوات المقبلة لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي ، والانضمام المرتقب للمنظمة العالمي للتجارة ، مما يؤدي إلى اشتداد المنافسة ، وتعرض المنتج الوطني لمواجهة منافسة الشركات المتعددة الجنسيات؛

٥- تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التأهيل بإرادة داخلية وبتحفيز من الدولة لتحسين وضعيتها التنافسية ضمانا لإمكانية الاستمرار والتكيف مع المتغيرات البيئية؛

٦- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتبني برامج التأهيل من خلال إجراءات وإصلاحات داخلية على المستوى الكلي والجزئي مما يسمح لها بالمنافسة من ناحية الجودة ويجعلها كفئة داخليا في استخدام مواردها؛

٧- تؤثر سياسة الدولة ايجابيا في هذه المؤسسات من خلال فتح الأسواق للمنافسة الخارجية لكنها أيضا تؤثر سلبا بتنظيماتها القانونية المعيقة؛

٨- يعتبر تمويل التأهيل من المشاكل المهمة التي تواجهها مؤسسات العينة بالنظر للقوانين المنظمة لها؛

٩- يؤثر التأهيل تأثيرا ايجابيا في مؤشرات النمو في المؤسسات موضوع الدراسة ، حصة السوق ، التكاليف ، إنتاجية ، رقم الأعمال...؛

١٠- هناك صعوبات تواجه التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحول دون تفعيل برامج التأهيل منها : عدم كفاءة الموارد البشرية ، عدم فعالية نظام المعلومات ، عدم أداء الهياكل الاقتصادية الممثلة والداعمة الدور المنتظر منها.

٩- التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث فانه يمكن تقديم أهم الاقتراحات والتوصيات لخلق المناخ الملائم لنجاح برامج التأهيل والمتمثلة في ما يلي:

١- مرافقة المؤسسات بعد عملية التأهيل من خلال وضع قاعدة بيانات تسمح بمتابعة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

٢- الحصول على انضمام حقيقي لرئيس المؤسسة ومحاولة وضعه في صورة لاقتناعها بمغزى برامج التأهيل؛

٣- تحرر صانعي القرار الاقتصادي من العقلية الاشتراكية التي تفضل بناء مؤسسات وشركات صناعية وخدمية كبرى على حساب المؤسسات الصغيرة؛

٤- بناء اقتصاد متنوع بديل لاقتصاد الجزائر الحالي المعتمد بشكل مطلق على المحروقات ، من خلال تشجيع المبادرات وتطوير المنظومة المعرفية والاستثمار في البحث العلمي ، ودعم المؤسسات الناجحة ومساعدتها على البقاء؛

٥- توفير مناخ استثماري ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعل القوانين والتنظيمات آلية مدعمة وليس معوقة لها وتوفير محيط أكثر تنافسية من اجل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التطور؛

٦- إجراء دراسات ميدانية حول عوامل نجاح وفشل برامج التأهيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، على اعتبار أن هذا النوع من المؤسسات نجح إلى حد كبير في إبعاد الكثير من الدول عن الانعكاسات المدمرة للأزمة المالية العالمية؛

٧- دعم المنتج الوطني و من خلاله دعم المؤسسات الجزائرية لمواجهة منافسة الشركات متعددة الجنسيات من خلال التعجيل بإنشاء المركز الوطني الاستشاري للتعريف بالمنتج الجزائري و دلك على الصعيدين الوطني و الدولي؛

٨- إنشاء هياكل متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدم إدماج مؤسسات أجنبية في انجاز بعض المشاريع الممولة من طرف الدولة و مراجعة قوانين تنظم القطاع؛

٩- تقديم المساعدة التقنية لدعم استحداث نظم معلوماتية بالمؤسسات التي يتم تأهيلها وإقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية؛

١٠-تسهيل الإجراءات و الإصلاحات التي تضمن الكفاءة الداخلية للمؤسسات في استخدام مواردها و تحقق لها القدرة على المنافسة؛

١١-11- ضرورة تكريس ثقافة الاستثمار المالي وتكييف النظام المصرفي الجزائري مع الاحتياجات الحالية وانتهاج سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

١٢-الاستثمار في العنصر البشري على اعتبار أن الرهان الحقيقي لأي مؤسسة يتمثل في كفاءاتها ، ومن شان هذه الكفاءات المساهمة في تأهيل المؤسسة والسماح لها باكتساب ميزات تنافسية تضعها وتمكنها من مواجهة التحولات ومواكبة التغيرات والتكيف مع المستجدات البيئية.

الهوامش و الإحالات:

I. القانون رقم ٠١ -١٨ مؤرخ في ٢٧ رمضان ١٤٢٢ هـ الموافق ١٢ ديسمبر ٢٠٠١، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة ٤.

II. للمزيد من التفاصيل انظر: موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

III. http://www.pmeart- Dz.org/ar/

IV. نفس المرجع .

V. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مشروع تقرير، ٢٠٠٢، ص ١١٠.

VI. يوسف قريشي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج EDPME: مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولتية والتنمية المستدامة ١٧/١٨/افريل ٢٠٠٧، ص٢.

VII. عبد الرحمان عنتر ،واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة وآفاقها المستقبلية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، ،جامعة سطيف ، 04، 2001

VIII. رحيم حسين، إدريس يحي، أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

IX. في الدول العربية ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر يوم ١٧/١٧/افريل ٢٠٠٦.

X. Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne (ce que vous devez savoir), Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Algérie, octobre 2005, p 32.

XI. عبد المجيد بوزيدي، تأهيل المؤسسات جزء من الإستراتيجية الصناعية،جريدة الشروق اليومي١٨جانفي٢٠٠٧ العدد ١٨٩٤ ، ص ١٦.

XII. Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne op-cit ,p 32.

XIII. المرسوم التنفيذي رقم ٠٥- ١٦٥ ، المؤرخ في ٠٣ ماي ٢٠٠٥.

XIV. Ministère de la petite et moyenne entreprise et l'artisanat. Manuel deprocédures de mise en œuvre du programme national de mise à niveau. janvier 2010.

XV. Ministère de la petite et moyenne entreprise et l'artisanat. Fonds national de mise à niveau de PME. janvier 2010.

استبيان البحث Le questionnaire

1- <u>Création de l'entreprise</u>.

- Le choix du secteur.

□ L'expérience dans le domaine.

□ Subvention de l'état.

□ La concurrence limite.

□ Volonté personnel.

- La méthode de financement.

□ Financement personnel.

□ Avec un associer.

□ Crédit bancaire.

2 – <u>Type de produits ou service offerts</u>.

□ Industrie chimique.

□ Industrie de plastique.

□ Matériaux de construction.

□ Agro alimentation.

□ Industrie mécanique.

□ Transformation de papier.

□ Montage frigorifique.

□ Autres.

3 - <u>Les indications de croissance</u>.

- Le nombre des employés.

□ Augmentation.

□ Diminution.

□ Stable.

- Chiffre d'affaire annuelle.

□ Augmentation.

□ Diminution.

□ Stable

- Le marché de l'entreprise.

□ Au niveau de la wilaya.

□ Au niveau régional.

□ Au niveau national

□ Exportation.

4- <u>Les caractéristiques organisationnelles de l'entreprise.</u>

- La nature du gestionnaire.

□ Propriétaires_ dirigeant.

□ Gestionnaire externe.

□ Un associer.

- Quelques caractéristiques du dirigeant.

 L'âge.

□ Moins de 35 ans

□ Plus de 35 ans.

 La durée dans le poste.

□ Moins de 05 ans.

□ Plus de 05 ans.

- La formation du personnel.

□ Dans le cas de besoin .

□ Mieux le recrutement externe.

□ Continue.

□ Coûts de plus.

- Nombres des niveaux hiérarchiques.

□ 02 niveaux.

□ 03 niveaux.

□ 04 niveaux.

- Les relations enter les niveaux.

□ Communication directe.

□ Organisé.

- La base de motivation du personnel.

□ Selon les résultats positifs.

□ Selon la volonté du propriétaire.

□ Selon un plan spécial à l'entreprise.

□ Selon le rendement personnel.

□ Continué.

- Les profits annuels de l'entreprise.

□ Réinvestissez.

□ Répartition entre les associer.

□ Entre les réinvestissements et le propriétaire.

□ Réservez non-repartir.

5 - <u>L'environnement externe de l'entreprise</u>.

- La concurrence.

 Degré.

□ Forte.

□ Faible.

□ Moyenne.

□ Progresse.

□ Pas de concurrence.

 L'influence.

□ Positive.

□ Négative.

□ Pas d'influence.

 Sa nature.

□ Prix.

□ Qualité.

□ Services.

- La clientèle.

□ La satisfaction minime.

□ Cherche le prix minime.

□ Exigeant la qualité.

□ Exigeant qualité _ prix.

□ Changement rapide des besoins.

□ Complique.

- Les institutions financières.

□ Facilitation des crédits.

□ Difficulté d'obtenir un crédit.

□ Des intérêts élevé sur les crédits.

□ Dossier lourd.

□ L'entreprise ne fait pas de crédit.

- Les organismes de développement.

 La relation avec les universités et les centres de recherches.

□ Marginale.

□ Forte.

□ Pas de relation.

 Les consultants et spécialistes.

□ Coûts élevés.

□ Pas d'importance pour l'entreprise.

□ Recourir vers eux dans quelque situation.

- La politique économique de l'état pour l'entreprise.

□ Favorable.

□ Défavorable.

□ Sans impact.

6- <u>Les objectifs à court terme.</u>

- Partenariat.

□ Capital social.

□ Distribution.

□ Savoir-faire.

□ Autres.

- Autres objectifs.

□ Représentation.

□ Vente de produits.

□ Extension.

□ Formation.

□ Autres.

7 - La mise à niveau dans l'entreprise.

- Les déterminants de la mise à niveau (se sont les facteurs qui poussent l'entreprise à la mise à niveau).

□ La réglementation de l'état.

□ La concurrence.

□ Les fournisseurs.

□ Volonté interne.

□ Exigence de la clientèle.

- Le financement de programme de la mise à niveau.

□ Subvention de l'état.

□ Financement propres.

□ Crédit bancaire.

- Le Rôle de l'état dans la mise à niveau

□ Des aides aux financements.

□ Des réglementations favorisent la mise à niveau.

□ Des forums pour encourager les entreprises.

□ Réduction d'impôt.

- Les objectifs de la mise à niveau dans l'entreprise.

□ Accroître la part de marché.

□ Réduction des coûts.

□ Construire l'image de l'entreprise.

□ Devancer la concurrence.

□ Exportation.

□ Anticipé les changements.

- L'influence de la mise à niveau produite.

 Sur l'organisation de l'entreprise.

□ Positive.

□ Négative.

□ Néant.

 Sur la relation avec les clients.

□ Positive.

□ Négative.

□ Néant.

 Sur la concurrence dans le secteur.

□ Positive.

□ Négative.

□ Néant.

 Sur la relation avec les fournisseurs.

□ Positive.

□ Négative.

□ Néant.

 Sur les couts de l'entreprise.

□ Positive.

□ Négative.

□ Néant.

 Sur la part de marché.

□ Positive.

□ Négative.

□ Néant.

 Sur le chiffre d'affaire.

□ Positive.

□ Négative.

□ Néant.

 Sur la productivité.

□ Positive.

□ Négative.

□ Néant.

 Les difficultés de la mise a niveau.

□ Des couts élevés.

□ Difficultés financières.

□ Difficultés d'obtenir des crédits.

□ Compétences faible dans l'entreprise.

□ Manque d'information.

□ manque de motivation.

□ Organisation interne inadapté.

□ Résistance de changement par les syndicats.

□ Manque dans la structure de l'entreprise.

□ Retard dans le démarrage

□ Le manque de visibilité du projet aux yeux des chefs de petites et moyennes entreprises

□ Non performance des structures économiques actrice de soutien et le rôle attendu d'eux